فجاز تقديم المنصوب عليها كما جاز تقديم المفعول المنصوب على ساير الافعال
نحو زيدا ضربت وقسم لا يجوز تقديمه اتفاقا وهو ما اى فعل وجد فى
اوله لفظ ما من هذه الافعال وهو خمسة افعال وكلمة ما مانعة من التقديم
لانها اما نافية وهى فى ما زال وما انفك وما فتئ وما برح فلها اى لما النافية
صدر الكلام لكونه مغير الكلام من الثبوت الى النفى والمغير قبل المغير
اوليعلم ان الكلام على النفى من اول الامر واما مصدرية وهى فى ما دام
فلا يتقدم معموله عليها لان معمول المصدر لا يتقدم عليه وقسم مختلف فيه
وهو ليس ذهب الكوفيون وكثير من المحققين كعبد القاهر وابن الانبارى
وغيرهما من مشاهير ائمة النحو الى عدم جواز تقديمه عليه والصحيح
الجواز وهو مذهب اكثر البصريين نحو قايما ليس زيد لوقوعه فى القرآن نحو يوم
يأتيهم فى قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ولذا تقدم
معمول معموله يعنى يوم لانه معمول مصروفا وهو خبر ليس فتقديم معموله
اولى وقد استدلوا على فعليته بهذا التقديم فانه لو كان حرفا لما جاز
التصرف بالتقديم والتأخير قالوا انه اصله ليس كعلم ولما لم يكن من الافعال
المتصرفة التى يجئ لها الماضى والمضارع وغيرهما ولم يجئ منه الاربعة عشر بناء
للماضى وكان الكسر ثقيلا نقلوها الى حال لا يكون للافعال المتصرفة وهو اسكان
العين ليكون على لفظ الحرفى نحو ليت ولهذا لم تقلب الياء الفا مع تحركها
وانفتاح ما قبلها هذا وههنا بحث موقوف على تمهيد مقدمة وهو ان
الظروف الجايزة الاضافة الى الجملة لو اضيفت الى جملة فعلية صدرها ماض

ماض يجوز فيها الاتفاق الاعراب لعدم لزوم الاضافة الى الجملة و
البناء ايضا ليصدر الجملة المضاف اليها بالمبنى الذى لا اعراب له لا لفظا
ولا محلا فكأنه المضاف اليه لو اضيفت الى اسمية نحو حين الحاج امير
او الى فعلية صدرها مضارع نحو يوم ينفع الصادقين فعند
اكثر البصريين تعين الاعراب فيها وعند الكوفيين وبعض البصريين
يجوز الامران اذا عرفت هذا فنقول لا نسلم ان يوم معمول المصروفا
بل هو مبنى على الفتح مرفوع المحل بالابتداء وانما بنى على الفتح لاجل
لاضافته الى الجملة كقوله تعالى هذا يوم لا ينفع الصادقين صدقهم
ولو سلم انه منصوب نقول انه منصوب بفعل مقدر لا بمصروفا تقديره
يلازمهم يوم يأتيهم العذاب فهذه الجملة اعنى جملة لازالت الى قوله التنظير
جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والجملة المعترضة هى الجملة التى تؤتى
فى اثناء كلام وبين كلامين متصلين معنى لكنة كما اوتى بها ههنا لفايدة
الدعاء وليس المراد بالكلام المسند والمسند اليه فقط بل وهو مع ما يتعلق
بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين معنى ان يكون
الثانى بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه او معطوفا عليه او نحو ذلك
قوله ولا محل لها من الاعراب اما عطف على قوله جملة معترضة او صفة
لها على تقدير زيادة الواو لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف وانما
لم يكن للجملة المذكورة محل من الاعراب لان الجملة لا يستحق الاعراب
مالم يقع موقع الاسم المفرد لما مر فى صدر الكتاب وهذه الجملة غير

Copyright © King Saud University